لماذا لا تحتاج البنوك إلى أموالك لتقديم القروض

ترجمة[1]: آلاء محمود ديدح

ماجستير مهني MBA – المعهد العالي لإدارة الأعمال بدمشق

تعامل الكتب المدرسية الاقتصادية التمهيدية بشكل عام البنوك على أنها وسطاء ماليون، ويتمثل دورها في ربط المقترضين بالمدخرين، وتسهيل تفاعلهم من خلال العمل كوسطاء موثوق بهم.

يمكن للأفراد الذين يكسبون دخلاً أعلى من احتياجاتهم الاستهلاكية الفورية إيداع دخلهم غير المستخدم في بنك حسن السمعة، وبالتالي تخزين الأموال. يمكن للبنك بعد ذلك السحب من تلك الأموال من أجل إقراض أولئك الذين تقل دخولهم عن احتياجاتهم الاستهلاكية الفورية. لذلك:

- يُنظر إلى البنوك على أنها وسطاء ماليون يربطون بين المدخرين والمقترضين.
- تعتمد البنوك فعلياً على نظام بنكي احتياطي جزئي يمكنها إقراض أكثر من الودائع الفعلية المتوفرة.
- هذا يؤدي إلى تضاعف المال، فإذا كان مقدار الاحتياطيات التي يحتفظ بها البنك على سبيل المثال ١٠٪، فيمكن للقروض مضاعفة الأموال بما يصل إلى ١٠ أضعاف.

كيف تعمل؟

وفقًا لما ذكرناه، فإن قدرة البنك على الإقراض محدودة بحجم ودائع عملائه. من أجل إقراض المزيد، يجب على البنك تأمين ودائع جديدة من خلال جذب المزيد من العملاء. وبدون الودائع لن تكون هناك قروض، أو بعبارة أخرى فإن الودائع تخلق قروضاً.

بطبيعة الحال، عادة ما تُستكمل قصة الإقراض المصرفي هذه بنظرية مضاعف النقود التي تتفق مع ما يعرف بالاحتياطي المصرفي الجزئي.

في نظام الاحتياطي الجزئي، يجب الاحتفاظ بجزء بسيط فقط من ودائع البنك نقداً أو وديعة في البنك المركزي. يتم تحديد حجم هذا الكسر من خلال متطلبات الاحتياطي، والذي يشير مقلوبه إلى مضاعفة

[1] Matthew Johnston, Why Banks Don't Need Your Money to Make Loans, Dec 19, 2020, Link.

الاحتياطيات التي تستطيع البنوك إقراضها. إذا كانت متطلبات الاحتياطي هي ١٠٪ (أي ٠.١) فإن المضاعف هو ١٠، مما يعني أن البنوك قادرة على إقراض ١٠ أضعاف احتياطياتها.

إن قدرة الإقراض المصرفي ليست مقيدة بالكامل بقدرة البنوك على جذب ودائع جديدة، ولكنها مقيدة بقرارات السياسة النقدية للبنك المركزي بشأن زيادة الاحتياطيات أم لا. ومع ذلك، نظرًا لنظام معين للسياسة النقدية ومنع أي زيادة في الاحتياطيات، فإن الطريقة الوحيدة التي يمكن للبنوك التجارية من خلالها زيادة قدرتها على الإقراض هي تأمين ودائع جديدة. ومرة أخرى، تؤدي الودائع إلى إنشاء قروض، وبالتالي تحتاج البنوك إلى أموالك لتقديم قروض جديدة.

البنوك في العالم الحقيقي

في الاقتصاد الحديث اليوم، معظم الأموال على شكل ودائع، ولكن بدلاً من أن يتم إنشاؤها من قبل مجموعة من المدخرين الذين يعهدون إلى البنك حفظ أموالهم، يتم إنشاء الودائع بالفعل عندما تقدم البنوك الائتمان (أي إنشاء قروض جديدة). كما كتب جوزيف شومبيتر ذات مرة، "من الواقعي أكثر أن نقول إن البنوك "تخلق الائتمان"، أي أنها تنشئ ودائعًا في سياق الإقراض بدلاً من القول إنها تقرض الودائع التي عُهد بها إليها".

عندما يقدم البنك قرضًا، هناك إدخالان متطابقان يتم إدخالهما في ميزانيته العمومية، أحدهما على جانب الأصول والآخر على جانب المطلوبات. يتم احتساب القرض كأصل للبنك ويتم تعويضه في نفس الوقت من خلال وديعة تم إنشاؤها حديثًا، وهي مسؤولية البنك تجاه صاحب المودع على عكس القصة الموضحة أعلاه، فإن القروض تخلق بالفعل ودائع.

قد يبدو هذا صادمًا بعض الشيء، لأنه إذا كانت القروض تخلق ودائعًا، فإن البنوك الخاصة تصنع المال. لكنك قد تتساءل، "أليس إنشاء النقود هو حق ومسؤولية البنوك المركزية الوحيدة؟" حسنًا، إذا كنت تعتقد أن شرط الاحتياطي يمثل قيدًا ملزمًا على قدرة البنوك على الإقراض، فعندئذ نعم، بطريقة معينة لا يمكن للبنوك أن تخلق الأموال دون أن يخفف البنك المركزي من متطلبات الاحتياطي أو يزيد من عدد الاحتياطيات في النظام المصرفي.

ومع ذلك، فإن الحقيقة هي أن متطلبات الاحتياطي لا تعمل كقيد ملزم على قدرة البنوك على الإقراض وبالتالي قدرتها على تكوين النقود؛ بل إن البنوك تقدم القروض أولاً ثم تبحث عن الاحتياطيات المطلوبة لاحقًا.

تعتبر الخدمات المصرفية الاحتياطية الجزئية فعالة، لكنها قد تفشل أيضًا؛ أثناء "التهافت على البنك"، يطلب المودعون في الحال أموالهم، والتي تتجاوز حجم الاحتياطيات المتوفرة، مما يؤدي إلى الفشل المحتمل للبنك.

ما الذي يؤثر حقًا في قدرة البنوك على الإقراض

إذا لم يكن الإقراض المصرفي مقيداً بمتطلبات الاحتياطي، فهل تواجه البنوك أي قيود أخرى؟

هناك نوعان من الإجابات المرتبطة ببعضهما على هذا السؤال. الجواب الأول هو أن البنوك مقيدة باعتبارات الربحية، وفي ظل وجود طلب معين على القروض، فإن البنوك تبني قراراتها المتعلقة بالإقراض على تصورها لمقارنة المخاطر والعائد، وليس متطلبات الاحتياطي.

ويقودنا ذكر الخطر إلى الإجابة الثانية، وإن كانت مرتبطة، على سؤالنا. في سياق يتم بموجبه تأمين حسابات الودائع من قبل الحكومة الفيدرالية، قد تجد البنوك أنه من المغري القيام بمخاطر لا داعي لها في عمليات الإقراض الخاصة بها. نظراً لأن الحكومة تؤمن حسابات الودائع، فمن مصلحة الحكومة أن تضع حداً للمخاطرة المفرطة من قبل البنوك. لهذا السبب، تم تنفيذ متطلبات رأس المال التنظيمية لضمان احتفاظ البنوك بنسبة معينة من رأس المال إلى الأصول القائمة.

إذا كان الإقراض المصرفي مقيداً بأي شيء على الإطلاق، فهو متطلبات رأس المال، وليس متطلبات الاحتياطي. ومع ذلك، نظراً لأن متطلبات رأس المال محددة كنسبة يتكون مقامها من الأصول المرجحة بالمخاطر (RWAs)، فإنها تعتمد على كيفية قياس المخاطر، والتي بدورها تعتمد على الحكم البشري الشخصي.

وقد يؤدي الحكم الذاتي المقترن مع الربح المتزايد باستمرار إلى توجه بعض البنوك إلى التقليل من مخاطر أصولها. وبالتالي، حتى مع متطلبات رأس المال التنظيمية، لا يزال هناك قدر كبير من المرونة في القيود المفروضة على قدرة البنوك على الإقراض.

الخلاصة: تظل توقعات الربحية أحد القيود الرئيسية على قدرة البنوك أو استعدادها للإقراض. ولهذا السبب، وعلى الرغم من أن البنوك لا تحتاج إلى أموالك، فإنها تريدها. كما ذكر أعلاه، البنوك تقرض أولا وتنظر للاحتياطيات في وقت لاحق، لكنها تنظر بالفعل للاحتياطيات.

يعد جذب عملاء جدد إحدى الطرق، إن لم يكن أرخصها، لتأمين تلك الاحتياطيات. في الواقع، معدل سعر الفائدة المستهدف هو معدل السعر الذي تقترض به البنوك من بعضها البعض وهو بين ٠.٢٥٪ و ٠.٧٥٪، أعلى بكثير من ٠.٠١٪ إلى ٠.٠٢٪ سعر الفائدة الذي يدفعه بنك اميركا على الوديعة.

فالبنوك لا تحتاج أموالك، إلا إن الاقتراض منك أرخص من الاقتراض من البنوك الأخرى.